بنك قناة السويس
SUEZ CANAL BANK
Head Office المركز الرئيسي

السيدة الأستاذة / هبة الله الصيرفي
مساعد رئيس البورصة
والمشرف على قطاع الافصاح
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي مصرفنا والتي تم انعقادها يوم الخميس الموافق 24 مارس2022.

نتشرف بأن نرفق لكم طية محضر اجتماع الجمعية العامة العادية وذلك بعد توثيقها واعتمادها من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

أبوطالب خليفة أبوطالب
مساعد مدير عام
مدير علاقات المستثمرين

بنك قناة السويس ٣ قطاع الشئون المالية ٣ SUEZ CANAL BANK

تحريراً في 2022/7/25

٧، ٩ شارع عبد القادر حمزة – جاردن سيتي – القاهرة – ص.ب : ٧٦ – رقم بريدي : ١١٥١٦
ت : ٢٧٩٨٩٤٠٠ – ٢٧٩٨٩٦٠٠ – ٢٧٩٤٢٥٢٦ – فاكس : ٢٧٩٤٢٥٢٦ – موبايل : ٠١٠٠٦٠٨٨٢٠٢ – ٠١٠٠٦٠٨٨٢٠٨
7 , 9 Abdel kader Hamza st., - Garden City- Cairo - P.O.Box :76 - Post Code : 11516
Tel. : 27989400 - 27989600 - 27942526 - Fax : 27942526 - Mobile : 01006088202 - 01006088208

بنك قناة السويس

ش.م.م

محضر

اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس

المنعقدة بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢

وفقاً لما تضمنه قرار مجلس إدارة البنك (الصادر بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٢٢) بشأن دعوة الجمعية العامة العادية للإنعقاد في عام ٢٠٢٢ للنظر في المسائل المدرجة بجدول أعمالها السنوي العادي ، وتفويض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في السير في إجراءات الإعداد لعقد الجمعية العامة العادية للبنك وإتخاذ كل ما يراه لازماً عند الاقتضاء (وفقاً لسير الإجراءات)، و كذا تحديد مشروعات القرارات التي سيتم إتخاذها في المسائل المعروضة على الجمعية وفقاً لجدول أعمالها .

وبناءً على الدعوة المعلنة بصحيفتيّ الأهرام والأخبار بعدد كل منهما الصادر في ٢ مارس ٢٠٢٢ (إخطار أول) وفى ٨ مارس ٢٠٢٢ (إخطار ثان) ، والمرسلة أيضاً في ٢ مارس ٢٠٢٢ إلى الجهات المعنية التي يتعين إخطارها بالدعوة (بنظام التسليم باليد) مصحوبة بالقوائم المالية للبنك وتقرير مراقبيّ حسابات البنك وتقرير مجلس الإدارة المرفق به تقرير الحوكمة وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

وإستناداً لما تضمنته المادة ٧٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٤٠ مكرر من لائحته التنفيذية بشأن استخدام أي من الأنظمة الإلكترونية لعرض بنود اجتماعات الجمعية العامة والتصويت عليها عن بعد من قِبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة والتصويت في الجمعية .

وتطبيقاً لقراريّ السيد رئيس مجلس الوزراء رقميّ ٦٠٦ و ٧١٨ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الإجراءات الإحترازية لمواجهة فيروس "كورونا" وتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية وقرار السيد المستشار الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار رقم ١٦٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨ وتعليمات البنك المركزي المصري .

وحيث تم وضع المستندات المنصوص عليها قانوناً تحت تصرف المساهمين لإطلاعهم بمقر الإدارة العامة للبنك قبل إنعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل (وكان قد تم نشر القوائم المالية للبنك ونص تقرير مراقبيّ الحسابات وخلاصة وافية لتقرير مجلس الإدارة بصحيفتيّ البورصة والعالم اليوم بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢٢ وكذلك بموقع البورصة المصرية وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالاجتماع) .

إنعقدت الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس ، في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس الموافق ٢٤ مارس ٢٠٢٢ ، من خلال وسائل الاتصال الحديثة بواسطة تقنية E.magles حيث تم التصويت عن بعد إلكترونياً على بنود جدول الأعمال .

وتعتبر مشاركة وتصويت السادة المساهمين من خلال هذه الوسائل حضوراً فعلياً وفقاً للتعليمات والقرارات سالفة الإشارة إليها.

وذلك برئاسة السيد الأستاذ/حسين أحمد إسماعيل رفاعي – رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ورئيس الجمعية من مبنى الإدارة العامة للبنك الكائن ٧ شارع عبد القادر حمزة / جاردن سيتي بمدينة القاهرة مقراً له لإدارة اجتماع الجمعية

أمانة مجلس الإدارة

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

٢- تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس المنعقدة بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢

بحضور ومشاركة كل من :

أعضاء مجلس إدارة البنك

حيث حضر كل من :

- السيد الأستاذ/ حسين أحمد إسماعيل رفاعي (رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب) .
- السيد الأستاذ/ حسين محرم حسين الجريتلى (عضو المجلس عن المصرف العربي الدولي) .
- السيد الدكتور/ محمد عبد الجليل إمحمد أبو سنينة (عضو المجلس عن المصرف الليبى الخارجي) .
- السيد الأستاذ/ رمضان محمد على العمروصى (عضو المجلس عن المصرف الليبى الخارجي) .
- السيد المهندس/ محمد محسن صلاح الدين (عضو المجلس عن صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب) .

في حين شارك بواسطة تقنيات الإتصال الحديثة :

- السيد الفريق/ أسامة منير محمد ربيع (عضو المجلس عن صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس) .
- السيد الدكتور/ محمد طارق محمد عبد القادر حاتم (عضو المجلس عن المصرف العربي الدولي) .
- السيد الأستاذ/ عبد العزيز محمد صلاح نصير (عضو المجلس عن المصرف العربي الدولي) .

مراقبا حسابات البنك

حيث حضر كل من :

- السيد الأستاذ/ مهند طه خالد (مكتب BDO خالد وشركاه - محاسبون قانونيون ومستشارون) ، وحضر معه من المكتب السيد الأستاذ/ محمود الجراحى .
- السيد الأستاذ/ احمد إبراهيم يوسف - **مفوضاً عن** السيد الاستاذ/ أحمد عبد العزيز حلمى عبد الرحمن (مكتب KPMG حازم حسن - محاسبون قانونيون ومستشارون) ، وحضر معه من المكتب السيد الأستاذ/ أحمد يحي .

ولم يحضر أو يشارك أحد من كل من : البنك المركزي المصري (و) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (و) الهيئة العامة للرقابة المالية (و) البورصة المصرية .

في حين شارك من إدارة البنك كل من :

- السيد الأستاذ/ محمد الأهوانى (رئيس القطاع القانوني) .
- السيد الأستاذ/ تامر عبد الواحد (رئيس القطاع المالي والتخطيط الاستراتيجي) .
- السيد الأستاذ/ محمد درويش (رئيس العمليات وتكنولوجيا المعلومات) .

وشارك من السادة المساهمين من الأشخاص الإعتباريين من خلال خاصية "الفيديو كونفرنس" :

- السيدة الأستاذة/عبير على زين العابدين (ممثلة للمصرف العربى الدولى) .
- السيد الأستاذ/فكرى أحمد أحمد سنان (ممثلاً للمصرف الليبى الخارجي) .
- السيد الأستاذ/محمد مفتاح عبد الله مبارز (ممثلاً لصندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس) .
- السيد الأستاذ/على أحمد على الرباط (ممثلاً لصندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب) .

حيث بلغ إجمالي عدد المساهمين الذين شاركوا وصوتوا الكترونياً بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة ثلاثة عشر مساهماً جميعهم بالأصالة

٣- تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس المنعقدة بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢

واشتمل جدول أعمال الإجتماع الذى تضمنته الدعوة المعلنة للسادة المساهمين والمرسلة إلى كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة ، والسيدين مراقبيّ حسابات البنك ، وكذا إلى البنك المركزي المصري ، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، والهيئة العامة للرقابة المالية ، والبورصة المصرية - على البنود التالية :

١) الإحاطة علماً بتقرير السادة مراقبيّ الحسابات عن القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

٢) التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المرفق به تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١ .

٣) التصديق على القوائم المالية للبنك والإيضاحات المتممة لها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

٤) الموافقة على قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذلك زيادة رأس مال البنك المصدر في حدود رأس المال المرخص به .

٥) إبراء ذمة كل من السادة : رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (و) أعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن أعمال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

٦) الإحاطة علماً بالتغيير الذى طرأ على تشكيل مجلس الإدارة منذ آخر اجتماع للجمعية العامة العادية للبنك (المنعقدة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١) .

٧) تحديد بدلات أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية ٢٠٢٢ .

٨) الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع وحدوده خلال السنة المالية ٢٠٢٢ .

٩) تعيين السادة مراقبيّ حسابات البنك وتقدير أتعابهما للسنة المالية ٢٠٢٢ .

١٠) الترخيص لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة بين البنك والشخصيات الاعتبارية الممثلة في عضوية مجلس الإدارة - وفقاً للإشتراطات والضوابط القانونية واللوائح والقواعد الرقابية المنظمة لذلك - مع تفويض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

. . . . . .

استهل السيد رئيس الجمعية الإجتماع بكلمة رحب فيها بإسم مجلس الإدارة وبإسمه شخصياً ، بالسادة مساهمي البنك موضحاً ظروف وإجراءات عقد الاجتماع لهذا العام من خلال وسائل الاتصال الحديثة .

منوهاً سيادته إلى أنه نظراً لإستمرار جائحة "كورونا" وتماشياً مع توجهات الدولة للحد من التجمعات وطبقاً للقرارات الوزارية وتعليمات الجهات الرقابية الصادرة في هذا الشأن وحرصاً على سلامة السادة المساهمين ، فقد تم دعوتهم لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية هذا العام بالمشاركة بواسطة التصويت عن بعد إلكترونياً حفاظاً على سلامة الجميع .

وتعتبر مشاركة السادة المساهمين والتصويت من خلال النظام الإلكتروني حضوراً فعلياً .

وعلاوة على ذلك كله فهذه الجلسة مسجلة عن طريق الفيديو ويمكن لحضرات المساهمين المشاركين إلكترونياً مشاهدتها حية بواسطة خاصية الفيديو المتوفرة على الرابط أو OR كود الخاص باجتماع الجمعية .

٤- تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس المنعقدة بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢

موجهاً سيادته عناية حضرات السادة المساهمين إلى ما يلى :

- إن عقد الجلسة بهذا الأسلوب وإجراءات التصويت يستند إلى المادة ٧٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٤٠ مكرر من لائحته التنفيذية وكذلك قرارى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقمى ٦٠٦ و ٧١٨ لسنة ٢٠٢٠ وتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية وقرار السيد المستشار الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار رقم ١٦٠ الصادر في ١٨ مارس ٢٠٢٠ وتعليمات البنك المركزي المصري .
- حاضر هذه الجلسة السادة مراقبيّ الحسابات: "مكتب BDO خالد وشركاه" - ويحضر عنه السيد الأستاذ/ مهند طه خالد (و) "مكتب KPMG حازم حسن" - ويحضر عنه السيد الأستاذ/ أحمد إبراهيم يوسف - **مفوضاً عن** السيد الاستاذ/ أحمد عبد العزيز حلمى عبد الرحمن ، وتقريرهما معلن على حضراتكم على موقع هذه الجلسة فضلاً عن أنهما سيعلنان نصاب الحضور والتأكد من نسبة التصويت على القرارات في ضوء مشاركة حضراتكم التي سيتم تجميعها من خلال النظام الإلكترونى .
- بالنسبة لعملية التصويت فإنه متاح لكل مساهم الدخول على الموقع للتصويت على كل بند بالموافقة أو بالرفض ومتاح كذلك إبداء السبب والتعليق الذى يراه . ونرجو لتحقيق الفائدة المرجوة أن تكون التعليقات موضوعية ومختصرة وفى حدود المسألة المعروض التصويت عليها .

... ...

ثم سارت وقائع الاجتماع - بسم الله الرحمن الرحيم - على النحو التالي :

(أولاً)

تعيين أمين سر الجمعية وجامعو الأصوات

حيث تم تعيين كل من :

- السيد الأستاذ/طارق شافعى مهران - أميناً لسر الجمعية ،
- السادة : الأستاذ/محمد أنور الاهوانى ، الأستاذ/يحيى حسين محمد ، الأستاذ/حاتم حنا إسكندر - جامعو أصوات .

وأقرت الجمعية - من خلال دخول المساهمين على النظام الإلكتروني وتسجيل موافقتهم - هذا التعيين .

(ثانياً)

إعلان صحة وقانونية إنعقاد الجمعية

أقر السادة مراقبا الحسابات وجامعو الأصوات (مجتمعين) بتوفر النصاب القانوني اللازم لصحة الإنعقاد ، إذ بلغ عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع (بواسطة التصويت الإلكتروني) ٢٧٨,٧٥٦,٥٤٤ مليون سهم (بنسبة نحو ٩٥,٩٨% من أسهم رأسمال البنك المدفوع البالغ عددها ٢٩٠,٤٣٢,٦٠٠ سهم) .

كما أقر السيدان مراقبا الحسابات بمراجعة صحة إجراءات دعوة الجمعية العامة العادية للاجتماع ، والتأكد من سلامة هذه الإجراءات وتوافقها مع أحكام القانون والتعليمات والقرارات الصادرة من الجهات المعنية .

وكذلك توفر نصاب الحضور اللازم لأعضاء مجلس الإدارة في الاجتماع ، وبالتالي فإنه يمكن للسيد رئيس الجمعية البدء في انعقاد الجمعية .

٥- تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس المنعقدة بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢

(ثالثاً)

نظر بنود جدول أعمال الاجتماع

ومشروعات القرارات المطلوب إصدارها

و نوه السيد رئيس الجمعية إلى إنه تم وضع الموضوعات المعروضة على الجمعية ومشروعات القرارات المطلوب إصدارها تحت نظر السادة المساهمين بمقر الإدارة العامة للبنك في المواعيد القانونية ، وكذا على الموقع الإلكتروني الخاص بالاجتماع .

وقد أبدى السيد المساهم/أحمد ضياء الدين على حسين – من خلال تعليقه الوارد بالموقع الإلكتروني للإجتماع – إعتراضه على جميع قرارات الجمعية وذلك لكون المجلس الذى أصدر القرارات (بحسب تعليقه) مجلس غير شرعي ولم يتم بنظام التصويت التراكمي وأن هناك قضايا بينه وبين المجلس الحالي لم تنته بعد .

وأعطى السيد رئيس الجمعية الكلمة للأستاذ/محمد الأهوانى – رئيس القطاع القانوني بالبنك – للرد ، حيث أوضح سيادته بأنه لا توجد أية قضايا متداولة في الوقت الحالي بين البنك و السيد/أحمد ضياء الدين وأن كل القضايا التي سبق وأن رفعها ضد البنك خسرها وإنتهت لصالح البنك ، وأن مجلس إدارة البنك منتخب من جمعيته العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١ بواسطة أسلوب التصويت التراكمي وتم إعتماد نتيجة الانتخابات من البنك المركزي المصري والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، و أصبح المجلس محصناً ضد الطعن عليه بعدم الشرعية .

ثم تناول السيد رئيس الجمعية بنود جدول الأعمال الذى تضمنته دعوة الجمعية ، موضحاً أنه سيتم إصدار قرارات الجمعية بعد أخذ الرأي عليها قراراً بقرار – بواسطة التصويت الإلكتروني – و بمراعاة حكم المادة (٧٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة (٢٣١) من لائحته التنفيذية (فيما يتعلق بالقرارات ٤ ، ٥ ، ٧) ، وذلك على النحو التالي :

البند الأول من جدول الأعمال :

☒ **الإحاطة علماً بتقرير السادة مراقبيّ الحسابات عن القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.**

علماً بأن التقرير المذكور أودع تحت نظر السادة المساهمين بمقر الإدارة العامة للبنك في المواعيد القانونية وسبق نشره في جريدتيّ البورصة والعالم اليوم بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢٢ وكذا بموقع البورصة المصرية وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالاجتماع .

وقد أفاد الأستاذ/مهند طه خالد (BDO خالد وشركاه) بأنهم قاموا مع زملائهم بمكتب KPMG (حازم حسن) بمراجعة القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ وأصدروا تقريرهم عن هذه القوائم ، وهو تقرير نظيف ولا يوجد به أية تحفظات .

ونظراً لأن التقرير تم نشره وعرضه على جميع المساهمين ، لذا فإنه سيقتصر على تلاوة فقرة الرأي ، على النحو التالي :

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

٦- تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس المنعقدة بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢

تقرير مراقبا الحسابات

إلى السادة/مساهمى بنك قناة السويس (شركة مساهمة مصرية)

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالى لبنك قناة السويس (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، وعن أدائه المالى وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مراقبا الحسابات

الأستاذ/مهند طه خالد	**الأستاذ/أحمد عبد العزيز حلمى عبد الرحمن**
BDO خالد وشركاه	**KPMG حازم حسن**

وبعد تلاوته لفقرة الرأي ، قدم الأستاذ/مهند طه خالد الشكر لمجلس إدارة البنك لدعمهم ومساندتهم للمراقبين أثناء عملهم الميدانى ، وللإدارة التنفيذية للبنك لحسن تعاونها وتيسير قيامهم بأعمال المراجعة المطلوبة .

كما وجه السيد رئيس الجمعية خالص الشكر والتقدير للسادة مراقبيّ الحسابات لأدائهم المهنى المتميز .

ثم تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب التصويت عليه بخصوص البند الأول من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالى :

قرار رقم (١)

الإحاطة علماً بتقرير السادة مراقبيّ الحسابات عن القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، على النحو المعروض على الجمعية .

وقد تمت الإحاطة والموافقة بنسبة ٨٦,٠٣٧% وعدم الموافقة وعدم المشاركة في التصويت بنسبة ١٣,٩٦٣% .

. . . . . .

البند الثاني من جدول الأعمال :

☒ **التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المرفق به تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١ .**

علماً بأن التقارير المذكورة أودعت تحت نظر السادة المساهمين بمقر الإدارة العامة للبنك في المواعيد القانونية وكذا بموقع البورصة المصرية وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالإجتماع .

مراقبا KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

كلمة السيد رئيس الجمعية إلى السادة المساهمين

قدّم سيادته – في البداية – وافر الشكر والامتنان لكل أعضاء مجلس الإدارة الموقرين على تعاونهم المخلص وكذلك للعاملين بالبنك على جهودهم الصادقة المبذولة والتي أسفرت جميعها عما أظهرته مؤشرات النتائج المالية للبنك لعام ٢٠٢١ من تحقيق معدلات نمو غير مسبوقة في الأنشطة الرئيسية للبنك مع تحقيق نسبة نمو (٦%) بإجمالى المركز المالي وتحقيق صافى ربح قدره ٦٠٥ مليون جنيه مصري مقارنة بـ ٦٠٢ مليون جنيه في العام الماضي ، في ظل المستويات الحالية للقاعدة الرأسمالية للبنك و بالرغم من التحديات القائمة والظروف الإستثنائية الصعبة نتيجة استمرار جائحة فيروس "كورونا" وتداعياتها السلبية التي إقتضت تخفيض ساعات العمل وعدد العمالة وكذلك إستمرار مبادرات البنك المركزي لتخفيف الأعباء على المواطنين وما شمله من إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على السحب من ماكينات الصراف الآلي وكذا المحافظ الإلكترونية بالإضافة إلى إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري من كافة العمولات مما كان له أثر على إيرادات النشاط وذلك فضلاً عن زيادة المخصصات المطلوبة لتدعيم المركز المالي للبنك .

وتلخيصاً لما حققه البنك من إنجاز خلال عام ٢٠٢١ ، **قام السيد رئيس الجمعية** – في عجالة – ومن خلال العرض الموجز المقدم بالوسائل الإيضاحية (presentation) بإلقاء الضوء على أهم النقاط المتعلقة بنشاط البنك وذلك في ظل الظروف والأحداث التي شهدها عام ٢٠٢١ والتي أثرت على أداء الاقتصاد القومي بصفة عامة والجهاز المصرفي والبنك بصفة خاصة وترتب عليها كثير من التحديات والصعوبات لإنجاز الأعمال ، وذلك على النحو التالي :

النمو الاقتصادي :

- ٥,٦% معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٣,٣% بنهاية ٢٠٢٠ .

سعر الصرف :

- استقرار سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار خلال عام ٢٠٢١ عند ١٥,٧٢ بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٥,٧٣ بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ بالرغم من استمرار التحديات والصعوبات القائمة . ولكن إعتباراً من ٢١ مارس ٢٠٢٢ شهد سعر الصرف ارتفاعات نتيجة الحرب الروسية/الأوكرانية والتي انعكست آثارها السلبية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد القومي والجهاز المصرفي .

احتياطي النقد الأجنبي :

- إرتفاع احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ٤٠,٩ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بـ ٤٠,١ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٠ ، وكان قد انخفض من مستوى ٤٥,٥ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٠ ليصل إلى ٣٨,٢ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٠ ثم عاود الارتفاع مرة أخرى ، وذلك نتيجة للإجراءات الاستباقية التي اتخذها البنك المركزي والمبادرات التي أصدرها للحد من آثار "كورونا".

معدلات التضخم :

- شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً طفيفاً حيث وصلت إلى ٥,٩% في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ مقابل ٥,٦% في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠.

أسعار الفائدة :

- تم تثبيت متوسط سعر الكوريدو عند ٨,٧٥% خلال عام ٢٠٢١ مقابل ١٢,٧٥% بداية عام ٢٠٢٠، حيث شهد عام ٢٠٢٠ تخفيضاً غير مسبوق في العائد بنسبة ٤% على مدار العام ولكن إمتدت أثار هذا التخفيض طوال عام ٢٠٢١ . ولكن إعتباراً من ٢١ مارس ٢٠٢٢ رفع البنك المركزي العائد بواقع ١% ليصل متوسط سعر الكوريدو إلى ٩,٧٥%.

البورصة المصرية :

- ارتفعت مؤشرات أداء البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢١ حيث سجل المؤشر الرئيسي EGX30 ارتفاعاً ليصل إلى ١١ ٩٤٩ نقطة بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٠ ٨٤٥ نقطة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ مما كان له أثر مباشر على محافظ المتاجرة لدى البنوك لكن المؤشر لم يسترجع معدلاته قبل أزمة "كورونا" والذى بلغ ١٣ ٩٦٢ في عام ٢٠١٩ ونأمل مع الإجراءات الأخيرة المتخذة أن يعود المؤشر إلى الارتفاع مرة أخرى وهو ما نلمسه حالياً .
- إستمرار مبادرات البنك المركزي للحد من التعاملات النقدية وتيسير إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني من خلال إلغاء رسوم السحب من ماكينة الصراف الآلي وإلغاء عمولات التحويلات والسحب النقدي مما كان له أثر مباشر على إيرادات البنوك .

أهم ملامح العام المالي ٢٠٢١ للبنك

صافي الربح :

- حقق البنك صافى ربح بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ قدره ٦٠٥ مليون جنيه مقارنة بـ ٦٠٢ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠ و بـ ٢١٠ مليون جنيه عام ٢٠١٦ بمعدل نمو إجمالي بلغ ١٨٨% على مدار خمس سنوات ، وذلك في ظل استمرار أزمة "كورونا" والمبادرات التي تبناها البنك المركزي المصري للعام الثاني على التوالي وكذلك أثر تخفيض الفائدة ٤% خلال ٢٠٢٠ ، و زيادة المخصصات التي شهدها عام ٢٠٢١ وأيضاً في حدود الطاقة الإستيعابية للبنك وفقاً لمعدل كفاية رأس المال .

إجمالي المركز المالي :

- ٦% نمو في إجمالي المركز المالي ليصل إلى ٥٧ مليار جنيه في نهاية ٢٠٢١ مقارنة بـ ٥٤ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٠ مع زيادة إجمالي المركز المالي بأكثر من ٢٦ مليار جنيه منذ عام ٢٠١٦ بنسبة نمو إجمالية ٨٣% وعائد مركب ١٣% على مدار خمس سنوات ، وتحقيق عائد على متوسط الأصول بـ ١,١% مدعوماً بزيادة الودائع بنسبة ١٤% .

ودائع العملاء :

- ١٤% نمو في ودائع العملاء في ٢٠٢١ لتصل إلى ٥١ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٤ مليار جنيه في ٢٠٢٠ مع مضاعفة حجم الودائع منذ عام ٢٠١٦ والتي كانت تبلغ ٢٤ مليار جنيه .

صافى الدخل من العائد والأتعاب والعمولات :

- تحقيق صافى الدخل من العائد والأتعاب والعمولات قدره ١,٧ مليار جنيه في ٢٠٢١ متأثراً باستمرار مبادرات البنك المركزي، مقارنة بـ ٩٠٠ مليون جنيه بنهاية ٢٠١٦ أي تمت مضاعفته تقريباً خلال فترة خمس سنوات .

حقوق الملكية :

- ١٤% نمو في حقوق الملكية عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٤,٤ مليار جنيه متضمنة زيادة رأس المال من ٢,٠مليار جنيه في ٢٠١٦ إلى ٢,٩٠٤ مليار جنيه عام ٢٠٢١ وارتفاع القيمة الدفترية للسهم لتصل إلى ٢٠,٠ جنيه بنهاية ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٠,١ جنيه بنهاية ٢٠١٦ أي مضاعفة القيمة الدفترية للبنك .
- و وفقاً لحساب توزيعات الأرباح المقترحة فإن رأس المال المدفوع سيصل إلى ٣,٤ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢١ بنسبة زيادة تصل إلى ٧٠% مقارنة بـ ٢,٠ مليار جنيه بنهاية ٢٠١٦ .
- مضاعفة القيمة السوقية للبنك خلال خمسة أعوام بنسبة نمو ١٥٣% لتصل إلى ٢,٤ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بـ ٩٥٠ مليون جنيه في ديسمبر ٢٠١٦ .
- استمرار توزيع أرباح في صورة أسهم مجانية على المساهمين لأول مرة منذ ١٨ عام (منذ عام ٢٠٠٣) وذلك للعام الثالث على التوالي وإرتفاع القيمة الدفترية للسهم من ١٠ جنيه في ٢٠١٦ إلى ٢٠ جنيه بنهاية ٢٠٢١ لتدعيم القاعدة الرأسمالية .

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

صافي القروض :

- ٣٠% نمو فى محفظة القروض وتسهيلات العملاء لتصل إلى ٢٣ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٧,٨ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٠ ، وهو يعد أعلى نسبة نمو في السوق المصرفية خلال عام ٢٠٢١ .
- كما شهدت محفظة قروض الشركات زيادة غير مسبوقة بمبلغ ٢,٨ مليار جنيه بنسبة نمو ٢٥% مقارنة بـ٢٠٢٠ .
- و كذلك سجلت محفظة القروض المشتركة زيادة قدرها ٢٧% مقارنة بـ ٢٠٢٠ مع مضاعفتها ثلاث مرات منذ عام ٢٠١٦.
- شهدت محفظة القروض الشخصية نمواً ملحوظاً خلال عام ٢٠٢١ حيث ارتفعت بنسبة ٤٨% لتصل إلى ١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١,٢ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠ ، في حين لم تكن هذه المحفظة موجودة أصلاً عام ٢٠١٧ .
- و كذلك ارتفعت محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنهاية عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٢,٣ مليار جنيه ما بين تمويلات مباشرة وغير مباشرة، وهذه المحفظة لم تكن موجودة أيضاً عام ٢٠١٧ .
- كما صاحب ذلك ارتفاع نسب التوظيف ليصل معدل صافى القروض إلى الودائع ٤٥,٦% بنهاية ٢٠٢١ مقابل ٤٠,١% بنهاية عام ٢٠٢٠ وكانت ٣٥,٨% بعام ٢٠١٦ .

سندات وصكوك تمويل :

- ٥٢% نمو في محفظة سندات وصكوك التمويل خلال عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٤,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٢,٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ وذلك نتيجة مشاركة البنك في ترتيب وضمان تغطية العديد من الإصدارات لسندات وصكوك تمويل ، ونجاحه في الحصول على ترخيص مزاولة نشاط ترويج وتغطية الاكتتابات في الأوراق المالية من الهيئة العامة للرقابة المالية عام ٢٠٢٠ ، في حين لم يكن للبنك تواجداً في هذا المجال عام ٢٠١٧ .

نسبة الديون غير المنتظمة :

- نجح البنك في تخفيض نسبة الديون المتعثرة التي كانت إرثاً قديماً متراكماً على مدى سنوات بعيدة ، حيث وصلت النسبة إلى ٨,١٩% من إجمالي المحفظة بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بـ ٥٢% في عام ٢٠١٦ ، وذلك من خلال إجراء العديد من التسويات.

مكونات قروض العملاء :

- حيث يتبين من الرسومات البيانية المعروضة بالوسائل الايضاحية تطور مكونات قروض العملاء عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٢٠١٦ على النحو التالي :

المكونات	عام ٢٠٢١	عام ٢٠١٦
إجمالي قروض العملاء	٢٣,١ مليار جم	٨,٦ مليار جم
قروض الشركات	٤٧%	٣٤%
قروض مشتركة	٣٢%	١٢%
قروض تجزئة مصرفية	٧%	٢%
قروض شركات صغيرة ومتوسطة	٦%	–
قروض غير منتظمة	٨%	٥٢%

الانتشار الجغرافي :

- تم افتتاح فرعين خلال ٢٠٢١ حيث بلغت شبكة فروع البنك (٤٩) فرعاً بنهاية ٢٠٢١ منهم ١٥ فرع جديد منذ عام ٢٠١٦، وتتميز الفروع الجديدة بحداثة التكنولوجيا المتطورة التي تتواكب مع التطور التكنولوجي بالقطاع المصرفي . ويقوم البنك بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في المرحلة القادمة للوصول إلى العملاء أكثر من التوسع في فتح فروع جديدة.
- ومن ضمن هذه التكنولوجيا الإنسان الآلي (الروبوت) الذى يتيح للعملاء ملء نماذج بعض المنتجات كفتح الحساب المصرفي وطلب الحصول على بطاقة الائتمان والمحفظة الإلكترونية في أسرع وقت كأول بنك يقوم بطرح وتطبيق تلك الفكرة في السوق المصرفي المصري .
- كما قام البنك بتجديد العديد من الفروع والتي أصبحت بعد التطوير تشمل تخصيص مكان لخدمة كبار العملاء مع منحهم تجربة بنكية فريدة ، وذلك من خلال تقديم أحدث الخدمات التكنولوجية المتطورة التي تم تجهيز الفروع بها وكذا الشاشات التفاعلية التي تتيح التواصل مع ممثلي خدمة العملاء بالصوت والصورة لتيسير الحصول على الخدمة المصرفية المطلوبة .
- زيادة عدد ماكينات الـ ATM لتصل إلى ١١١ ماكينة منها ١١ ماكينة عام ٢٠٢١ .
- إضافة ١٥ ألف عميل جديد خلال عام ٢٠٢١ وذلك لتوسيع قاعدة عملاء البنك وبذلك يكون قد تم إضافة أكثر من ٢٥ ألف عميل جديد على مدار الخمس سنوات الماضية ليصبح إجمالي عدد العملاء ٦٧ ألف عميل .

المنتجات الجديدة :

- اطلاق باقة كبار العملاء SCB ELITE المقدمة إلى كبار العملاء ، كما تم إطلاق برنامج نقاطي لعملاء بنك قناة السويس.
- مع تقديم منتجات جديدة مثل الشهادة الدولارية ، التمويل العقاري ، مبادرة إحلال السيارات ، تمويل عضويات الأندية ، القرض التعليمي بالإضافة إلى كافة أنواع القروض الشخصية .

وفيما يلى أهم الإنجازات في ظل الإستراتيجية الهادفة نحو إستدامة النمو والتطور في كافة المجالات والأعمال :

أصول غير متعلقة بالنشاط والتي لا تدر عائد :

☒ تمكن البنك من التخارج من غالبية هذه الأصول من خلال إعادة هيكلة شاملة لمحفظة الاستثمارات والأصول التي آلت ملكيتها للبنك والأصول الثابتة وتحويلها إلى أصول تدر عائد وتحقيق أرباح رأسمالية منها .

المخصصات :

☒ سياسة البنك هي الاستمرار في تدعيم المخصصات واتخاذ التدابير والإجراءات الاستباقية تحسباً للأثار الاقتصادية المترتبة على انتشار فيروس كورونا ، وذلك بالإضافة إلى ما استجد من متغير جديد (الحرب الروسية/الأوكرانية)، وسيستتبع ذلك الإستعداد بتكوين المخصصات الكافية.

العمليات وتكنولوجيا المعلومات :

☒ تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات تشمل تغيير الخوادم الرئيسية للبنك ، الانتقال إلى أحدث تكنولوجيا لتخزين ومعالجة وتشفير البيانات بالإضافة إلى تغيير قاعدة البيانات بالكامل وتحديث شبكة الاتصالات مع مضاعفة سرعتها وتغيير أجهزة الربط.

☒ شراء نظام للخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول (Mobile Banking) والذى من المتوقع تطبيقه خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ بالإضافة إلى إحلال نظام الخدمات البنكية عبر الانترنت (Online Banking) .

☒ تحديث أنظمة حماية شبكة بيانات البنك .

☒ شراء نظام جديد ميكروسوفت للبريد الإلكتروني .

☒ تحديث مركز البيانات الرئيسي Data Center بما يتوافق مع المعايير الدولية .

☒ شراء نظام متكامل لإدارة المخاطر وفقاً للمعايير الدولية والمحلية .

☒ الاعتماد أكثر خلال الفترة القادمة على التكنولوجيا الحديثة واستثمار ما تم إنفاقه في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لإستقطاب عملاء جدد من خلال هذا النظام .

الخدمات الرقمية :

- ☒ شهدت الخدمات المصرفية الرقمية تطوراً كبيراً ، حيث تم افتتاح ٥ فروع تحتوى على منطقة خدمات رقمية متضمنة أحداث التكنولوجيا.
- ☒ إطلاق المحفظة الالكترونية E-Wallet بالإصدار الحديث وإتاحة الدفع برمز الاستجابة السريع QR Code.
- ☒ تفعيل خدمات السحب والإيداع بدون بطاقة Card less Transactions لعملاء المحافظ الإلكترونية من خلال ماكينات الصراف الآلي .
- ☒ إطلاق النسخة الحديثة للموقع الإلكتروني للبنك .
- ☒ إطلاق الصفحات الرسمية للبنك على مواقع التواصل الاجتماعي .

المسئولية المجتمعية :

- ☒ إستمرارية تواجد البنك على خريطة مشاركة البنوك في المسئولية المجتمعية ، حيث تم في اطار مساهمات البنك في العديد من مجالات المشاركات المجتمعية المساهمة في صندوق تحيا مصر لدعم وتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات المستحقة ذات الأولوية من خلال مبادرة اتحاد بنوك مصر .

ثم تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب التصويت عليه بخصوص البند الثاني من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم (٢)

التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المرفق به تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١ ، على النحو المعروض على الجمعية .

وقد تمت الموافقة بنسبة ٨٦,٠٣٧% وعدم الموافقة وعدم المشاركة في التصويت بنسبة ١٣,٩٦٣% .

... ...

البند الثالث من جدول الأعمال :

- ☒ التصديق على القوائم المالية للبنك والإيضاحات المتممة لها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

علماً بأن القوائم المالية للبنك والإيضاحات المتممة لها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أودعت تحت نظر السادة المساهمين بمقر الإدارة العامة للبنك في المواعيد القانونية وسبق نشرها في جريدتي البورصة و العالم اليوم بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢٢ وكذا بموقع البورصة المصرية وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالاجتماع .

ثم تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب التصويت عليه بخصوص البند الثالث من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالي :

٣٩٧٤٤

قرار رقم (٣)

التصديق على قائمة المركز المالي للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وعلى قائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، على النحو المعروض على الجمعية .

وقد تمت الموافقة بنسبة ٨٦,٠٣٧% وعدم الموافقة وعدم المشاركة في التصويت بنسبة ١٣,٩٦٣% .

... ...

مراقب الحسابات
PKF Hilal & Co.
محاسبون قانونيون ومستشارون

١٢- تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس المنعقدة بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢

البند الرابع من جدول الأعمال :

☒ الموافقة على قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذلك زيادة رأس مال البنك المصدر في حدود رأس المال المرخص به .

علماً بأن قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أودعت تحت نظر السادة المساهمين بمقر الإدارة العامة للبنك في المواعيد القانونية وسبق نشرها في جريدتيّ البورصة و العالم اليوم بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢١ وكذا بموقع البورصة المصرية وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالاجتماع .

وفى هذا السياق أوضح السيد رئيس الجمعية بأن الزيادة المجانية المقترحة بنحو ٥٢٩ مليون جنيه عن عام ٢٠٢١ تأتي للعام الثالث على التوالي (٢٠٠ مليون جنيه عن عام ٢٠١٩ ، ٧٠٤ مليون جم عن عام ٢٠٢٠) لتدعيم رأس مال البنك تدريجياً للتوافق مع متطلبات البنك المركزي المصري بشأن زيادة رأس مال البنوك بما لا يقل عن خمسة مليارات جنيه قبل إنتهاء المهلة الممنوحة للبنوك في سبتمبر ٢٠٢٢ والتي يمكن للبنك المركزي مدها بحد أقصى حتى سبتمبر ٢٠٢٣ .

وحيث إقترح كل من ممثلي المصرف العربي الدولي (و) الليبى الخارجي – من خلال تعليقهما الوارد بالموقع الإلكتروني للاجتماع – زيادة قيمة التوزيعات المقترحة ليصل رأس مال البنك (المصدر والمدفوع) إلى ٣,٦ مليار جنيه .

فقد أعطى السيد رئيس الجمعية الكلمة لكل منهما – عن طريق الفيديو كونفرنس – حيث إقترحت السيدة الأستاذة/عبير على زين العابدين (ممثل المصرف العربي الدولي) زيادة قيمة توزيع الأسهم المجانية على المساهمين لتصبح ٦٩٥,٦٧٤,٠٠٠ جنيه بما يؤدى إلى زيادة رأس مال البنك (المصدر والمدفوع) إلى ٣,٦ مليار جنيه .

كما أوضح السيد الأستاذ/فكرى أحمد أحمد سنان (ممثل المصرف الليبى الخارجي) إنه طالما يوجد استحقاق على البنك بزيادة رأس ماله ليصبح ٥ مليار جنيه وفقاً لمتطلبات البنك المركزى المصرى وفى ظل وجود أرباح مرحلة محققة عن نتائج نشاط البنك خلال السنوات السابقة فإنه يضم صوته إلى إقتراح الأستاذة ممثل المصرف العربي الدولي بزيادة رأس مال البنك (المصدر والمدفوع) ليصبح ٣,٦ مليار جنيه .

وعقب السيد رئيس الجمعية موضحاً إن الإدارة التنفيذية العليا للبنك سبق وأن وضعت عدة سيناريوهات لقائمة التوزيعات المقترحة للأرباح وإن الإقتراح المقدم من ممثلى المصرفين العربي الدولي والليبى الخارجي أمر إيجابي لصالح البنك وجميع المساهمين ، علماً بأنه سينعكس أثره على زيادة باقي بنود قائمة التوزيعات بنفس النسب السابقة .

و طرح السيد رئيس الجمعية هذا الاقتراح على الجمعية للتصويت عليه بخصوص البند الرابع من جدول الأعمال .

وأصدرت الجمعية القرار التالى :

قرار رقم (٤)

الموافقة على قائمة التوزيعات للأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ - على النحو التالي :

ألف جنيه مصري

صافى أرباح العام (من واقع قائمة الدخل)	٦٠٤ ٦٧٥
احتياطي رأسمالى	١٤ ٠٠٢
تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام	(١٩ ٧٨٥)
صافى المحول الى الأرباح المحتجزة خلال العام	٢٥ ٣٤١
صافى أرباح العام القابلة للتوزيع	٦٢٤ ٢٣٣
أرباح محتجزة أول العام	٥٦٥ ٠٧٣
الإجمالي	**١ ١٨٩ ٣٠٦**
يوزع كالآتى:	
الاحتياطي القانوني	٣٠ ٩٣٤
توزيعات المساهمين شريحة أولى ٥ % من رأس المال المدفوع (أسهم مجانية)*	١٤٥ ٢١٦
حصة العاملين	٥٤ ٨٨٣
مكافاة أعضاء مجلس الإدارة	١٦ ٥٠٠
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	٦ ٢٤٢
توزيعات المساهمين (شريحة ثانية – أسهم مجانية)*	٥٥٠ ٤٥٨
أرباح محتجزة أخر العام	٣٨٥ ٠٧٣
الإجمالي	**١ ١٨٩ ٣٠٦**

والمتضمنة توزيع أسهم مجانية على المساهمين بمبلغ ٦٩٥,٦٧٤,٠٠٠ جنيه مصري "ستمائة وخمسة وتسعون مليوناً وستمائة وأربعة وسبعون ألفاً جنيهاً مصرياً" بواقع ٠,٢٣٩٥٣٠٢٧ سهم لكل سهم قائم ، وبما سيترتب علي ذلك من زيادة رأس مال البنك المصدر من ٢,٩٠٤,٣٢٦,٠٠٠ جنيه مصري "اثنان مليار وتسعمائة وأربعة ملايين وثلاثمائة وستة وعشرون ألفاً جنيهاً مصرياً" إلى ٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري "ثلاثة مليار وستمائة مليوناً جنيهاً مصرياً" (في حدود رأس مال البنك المرخص به البالغ قدره ٥ مليار جنيه) .

ويُفوض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

وقد تمت الموافقة بمسة ٨٦% وعدم الموافقة وعدم المشاركة في التصويت بنسبة ١٤%

٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠

البند الخامس من جدول الأعمال :

☒ إبراء ذمة كل من السادة : رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (و) أعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن أعمال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

وبناءً على طلب كل من ممثلي المصرفين العربي الدولي والليبى الخارجي فقد أعطى السيد رئيس الجمعية الكلمة لهما - عن طريق الفيديو كونفرنس .

حيث قامت السيدة الأستاذة/عبير على زين العابدين (ممثل المصرف العربي الدولي) بتوجيه الشكر والتهنئة للسيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ولمجلس إدارة البنك ولجميع العاملين فيه على المجهود المخلص المبذول خلال عام ٢٠٢١ .

موضحة إن المصرف العربي الدولي كمساهم رئيسي ومتابع لأداء البنك يلمس المؤشرات المالية المتميزة لعام ٢٠٢١ في كافة المجالات والتي تظهر في زيادة الودائع بنسبة ١٤% ونمو القروض بنسبة ٣٠% وهو أعلى معدل زيادة للقروض في البنوك المصرية خلال عام ٢٠٢١ وكذلك ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية ، وذلك بالرغم من التحديات والصعوبات القائمة في السوق المصرفية . وأنهم على ثقة من أن إدارة البنك ستكون قادرة بعون الله على تخطى الصعاب ويكون للبنك الريادة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية .

كما تحدث السيد الأستاذ/فكرى أحمد أحمد سنان موضحاً أنه تبين له من خلال متابعته وتقييمه لأداء البنك على مدار السنوات الماضية حجم الإنجازات المحققة خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة والتي تعكس حقيقة الجهد المبذول ، وأنه لمس بنفسه من خلال زيارته لبعض فروع البنك بالقاهرة أثناء فترة إقامته الحالية مدى التطوير الذى لحق بها ودعمها ببنية تحتية حديثة مما يؤكد سعى مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا للبنك لتكوين إستدامة للنشاط المصرفي وإنه يمكنه القول بأن الإنجازات المحققة آتت أكلها ونتائج الأعمال أصبحت تؤتى ثمارها والمؤشرات المالية تظهر النتائج الإيجابية في كافة المجالات على نحو يعكس سمعة حسنة للبنك في الأوساط المصرفية أدت إلى زيادة قاعدة العملاء وذلك على الرغم من الظروف الصعبة القائمة التي تواجه العالم أجمع من ظروف جائحة "كورونا" والإنعكاسات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية . وأن المصرف الليبى الخارجي على قناعة تامة بأن البنك تحت قيادة السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ومجلس الإدارة وفريق العاملين المصاحب لهم قادر على مواجهة هذه الصعوبات والتحديات وإستكمال الإستحقاقات المطلوبة منه وتحقيق النتائج المأمولة في السنوات القادمة .

وعقب السيد رئيس الجمعية موجهاً الشكر الجزيل والتقدير البالغ لكل مساهمي بنك قناة السويس والشخصيات الإعتبارية الممثلة في عضوية مجلس الإدارة لهذه الثقة الغالية والذى كان لدعمهم ومساندتهم للبنك العامل الرئيسي في فضل تحقيق البنك لهذه الإنجازات.

ثم تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب التصويت عليه بخصوص البند الخامس من جدول الأعمال ، وأصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم (٥)

إبراء ذمة كل من السادة : رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (و) أعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن أعمال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

وقد تمت الموافقة بنسبة ٨٦% وعدم الموافقة وعدم المشاركة في التصويت بنسبة ١٤% .

... ...

البند السادس من جدول الأعمال :

☒ الإحاطة علماً بالتغيير الذي طرأ على تشكيل مجلس الإدارة منذ أخر اجتماع للجمعية العامة العادية (المنعقدة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١) .

وتلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب التصويت عليه بخصوص البند السادس من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم (٦)

الإحاطة علماً بالتغيير الذى طرأ على تشكيل مجلس الإدارة ، منذ أخر اجتماع للجمعية العامة العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١:

- إعتذار السيد الأستاذ/أحمد محمد الطاهر أبو رخيص ، عن عدم تمكنه - نظراً لظروف طارئة - من شغل عضوية مجلس إدارة البنك (غير تنفيذي) ممثلاً للمصرف الليبي الخارجي .
- موافقة البنك المركزي المصري على ترشيح السيد الأستاذ/عادل محمد فتحي أبو بكر بورو عضواً (غير تنفيذي) بمجلس إدارة البنك ممثلاً عن المصرف الليبي الخارجي (بدلاً من السيد الأستاذ/رمضان محمد على العمروصى) .

وقد تمت الإحاطة والموافقة بنسبة ٨٦,٠٣٧ % وعدم الموافقة وعدم المشاركة في التصويت بنسبة ١٣,٩٦٣% .

... ...

البند السابع من جدول الأعمال :

☒ تحديد بدلات أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية ٢٠٢٢ .

وتلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب التصويت عليه بخصوص البند السابع من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم (٧)

تحديد قيمة ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة ، لتغطية الأعباء المترتبة على عضويته ، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، على النحو التالي :

(١) بدل حضور جلسات ، كما هو في العام السابق عن كل جلسة .

(٢) مصروفات انتقال في السنة ، كما هي في العام السابق - صافية بعد استقطاع الضرائب المستحقة .

وقد تمت الموافقة بنسبة ٨٦% وعدم الموافقة وعدم المشاركة في التصويت بنسبة ١٤% .

... ...

البند الثامن من جدول الأعمال :

☒ الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع وحدوده خلال السنة المالية ٢٠٢٢ .

(وذلك في حدود مبلغ عشرين مليون جنيه مصري مثل العام السابق و وفقاً لأحكام القوانين السارية) .

علماً بأن تقرير مجلس الإدارة متضمن تفاصيل مبالغ التبرعات والمساهمات المجتمعية خلال عام ٢٠٢١ ، أودع تحت نظر السادة المساهمين بمقر الإدارة العامة للبنك في المواعيد القانونية وكذا بموقع البورصة المصرية وعلى الموقع الإلكترونى الخاص بالاجتماع .

ثم تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب التصويت عليه بخصوص البند الثامن من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم (٨)

الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع ، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، في حدود مبلغ عشرين مليون جم ، ووفقاً لأحكام القوانين السارية

وقد تمت الموافقة بنسبة ٨٦,٠٣٧% وعدم الموافقة وعدم المشاركة في التصويت بنسبة ١٣,٩٦٣% .

... ...

البند التاسع من جدول الأعمال :

☒ تعيين السادة مراقبيّ حسابات البنك وتقدير أتعابهما للسنة المالية ٢٠٢٢ .

وفى هذا السياق ، أوضح السيد رئيس الجمعية إلى أنه في ضوء إنقضاء فترة خمس سنوات على تعيين السيد الأستاذ/مهند طه خالد مراقباً لحسابات البنك عن مكتب BDO خالد وشركاه - بنهاية أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية لهذا العام - وذلك وفقاً للقواعد المنظمة . فإنه يقدم بإسم الجمعية وبإسمه شخصياً خالص الشكر والامتنان للأستاذ/مهند - على تعاونه المخلص وعلى أدائه المهنى الرفيع المتميز في تدقيق أعمال البنك طوال الفترة السابقة .

ووفقاً لاقتراح لجنة المراجعة بالبنك المعزز من مجلس الإدارة بتعيين السيد الأستاذ/محمد مرتضى عبد الحميد ، كمراقب جديد لحسابات البنك عن مكتب BDO خالد وشركاه .

تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب التصويت عليه بخصوص البند التاسع من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم (٩)

تعيين كل من السيدين الأستاذ/محمد مرتضى عبد الحميد - مكتب BDO خالد وشركاه - محاسبون قانونيون ومستشارون (و) الأستاذ/أحمد عبد العزيز حلمى عبد الرحمن - مكتب KPMG حازم حسن - محاسبون قانونيون ومستشارون ، مراقبين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وتحديد أتعابهما عن تلك السنة (شاملة أتعاب مراجعة القوائم المالية ربع السنوية) بمبلغ ثمانمائة ألف جنيه مصري (لكل منهما) .

وقد تمت الموافقة بنسبة ٨٦,٠٣٧% وعدم الموافقة وعدم المشاركة في التصويت بنسبة ١٣,٩٦٣% .

وعقب الأستاذ/مهند طه خالد بكلمة أبدى فيها سعادته بأن فترة تعيينه مراقباً لحسابات البنك (٢٠١٧ -٢٠٢٢) قد واكبت إنجازات البنك المحققة خلال الخمس سنوات الماضية والتي شهدت تطوراً ملموساً في أداء البنك بالرغم من التحديات القائمة ، مقدماً سيادته الشكر إلى السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ولمجلس الإدارة ولإدارة البنك لدعمهم وحسن تعاونهم في تيسير مهام ومتطلبات عملية المراجعة .

ووجه السيد رئيس الجمعية التحية والتقدير إلى الأستاذ/مهند طه خالد والذى يعد على المستوى الشخصي قيمة وقامة عالية و من أكبر مكاتب المراجعة الذى يتشرف البنك بتوليهم مع مكتب إرنست و يونج - EY المتضامنون للمحاسبة والمراجعة (في الفترة السابقة) و مع مكتب KPMG حازم حسن (حالياً) مسئولية مراقبى حسابات البنك على أعلى مستوى مهني ، مما يجعل المساهمين مطمئنين بأن الأرقام وأعمال البنك مدققة بكل نزاهة و حيادية ومهنية وهذا بالتأكيد يضيف إلى البنك ويصب في مصلحة الجميع .

... ...

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون
(١٣)

البند العاشر من جدول الأعمال :

☒ الترخيص لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة بين البنك والشخصيات الاعتبارية الممثلة في عضوية مجلس الإدارة وفقاً للإشتراطات والضوابط القانونية واللوائح والقواعد الرقابية المنظمة لذلك – مع تفويض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

وفى هذا السياق ، أوضح السيد رئيس الجمعية ما يلى :

(١) يواجه البنك تحديات كبيرة تعوقه عن الإنطلاق لتنفيذ خطة النمو الطموحة التي يستهدفها مجلس الإدارة نتيجة عدم كفاية القاعدة الرأسمالية للبنك – التي تعد من أقل القاعدة الرأسمالية الموجودة في السوق المصرفية حيث يبلغ هذا المعدل بمصرفنا حالياً حوالى ١٣,٣% في حين يبلغ حوالى ١٩,٣% في البنوك المصرية المنافسة – وذلك بسبب عدم ضخ أموال جديدة من المساهمين في رأس المال منذ سنوات بعيدة (أخر زيادة نقدية تمت كانت في عام ٢٠١٠) مما أدى إلى عدم زيادة معدل كفاية رأس المال بالقدر الذى يتناسب مع نمو القروض المستهدف.

(٢) جدير بالذكر أن زيادة معدل القاعدة الرأسمالية ، إنما يتم إما باحتجاز الأرباح أو زيادة رأس المال أو بقبول ودائع/قروض مساندة من المساهمين من الشخصيات الاعتبارية بالشروط والضوابط والمحددات الواردة بتعليمات البنك المركزي في هذا الشأن والتي يوافق عليها البنك المركزي مسبقاً .

وبهذه المناسبة ، نود أن نؤكد أن جميع المساهمين من الشخصيات الاعتبارية الممثلة في عضوية مجلس الإدارة – وكما تبين لكم من كلمات ممثلي المصرفين العربي الدولي والليبى الخارجي أثناء الاجتماع – أشادوا بالمجهودات المبذولة لإدارة البنك والإنجازات المحققة في النتائج المالية للبنك خلال الخمس سنوات الماضية (٢٠١٧ – ٢٠٢٢) ، وأبدوا جميعهم إستعدادهم للمساهمة في زيادة رأس مال البنك . إلا أن اللجوء لزيادة رأس المال نقداً تحكمه عدة إعتبارات تتعلق بظروف السوق والتوقيت المناسب لهذه الزيادة ، ويلمس الجميع أن الظروف الحالية غير مواتية تماماً (مالياً وإقتصادياً) وذلك في ظل ما يشهده العالم من حروب وأوبئة تنعكس تداعياتها السلبية على الاقتصاد القومي والجهاز المصرفي والبورصة المصرية والتي إنخفضت من ١٣٠٠٠ نقطة في ٢٠١٩ إلى حوالى ١٠٠٠٠ نقطة .

وغنى عن البيان أن زيادة رأس المال النقدية يجب أن تتم في التوقيت المناسب عندما تكون القيمة السوقية للسهم تتعدى بمراحل القيمة الأسمية حتى تكون هناك قيمة مضافة وجدوى من عملية الزيادة للمساهمين .

(٣) ولذلك ، فقد تم الاتجاه منذ نهاية السنة المالية لعام ٢٠١٩ وللعام الثالث على التوالي إلى زيادة رأس المال من خلال توزيع أسهم مجانية ، وبناءً عليه تم زيادة رأس مال البنك بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه عن عام ٢٠١٩ (و) ٧٠٤ مليون جنيه عن عام ٢٠٢٠ (و) ٦٠٠مليون جنيه عن عام ٢٠٢١ (وفقاً لقرار التوزيع الصادر من جمعيتكم الموقرة اليوم) وبالتالي تم زيادة رأس المال من ٢ مليار جم لعام ٢٠١٩ إلى ٣,٦٠٠ مليار جنيه لعام ٢٠٢١ بنسبة زيادة تصل إلى ٨٠% وذلك في إطار خطة البنك لتوفيق أوضاعه بزيادة رأس ماله تدريجياً للتوافق مع متطلبات البنك المركزي المصري بشأن زيادة رأس مال البنوك بما لا يقل عن خمسة مليارات جنيه قبل إنتهاء الحد الأقصى للمهلة الممنوحة للبنوك في سبتمبر ٢٠٢٣ ورهناً بموافقته على مد المهلة التي تنتهى في سبتمبر ٢٠٢٢ .

(٤) كما يتم اللجوء حالياً و على المدى القصير إلى البديل الخاص بالتعاقد على قبول الودائع/القروض المساندة ، حيث يؤدى هذا البديل إلى زيادة معدل كفاية رأس مال البنك بالإضافة إلى نمو حجم نشاطه وزيادة إيراداته بنسبة تفوق معدل الفائدة المدفوعة على تلك الودائع/القروض المساندة ، وبالتالي زيادة صافى الربح وما يستتبعه من تدعيم حقوق المساهمين .

مع عدم إستبعاد فكرة زيادة رأس المال نقداً وإنما طرحها في الوقت المناسب .

(٥) وفى هذا الاتجاه تم بالفعل التوصل إلى اتفاق مبدئي - وافق على بنوده البنك المركزي المصري - مع أحد المساهمين وهو المصرف العربي الدولي ، وذلك بمنح مصرفنا قرض مساند لدعم القاعدة الرأسمالية للبنك بحد أقصى مبلغ ٧٥٠ مليون جم لمدة خمس سنوات ، بسعر عائد سنوي متغير بحد أقصى بهامش قدره ٢ % فوق سعر إقراض البنك المركزي المصرى وتتوافق شروط هذا الاتفاق مع الضوابط المحددة من البنك المركزي .

وقد تم وضع مشروع هذا العقد بمقر البنك في الموعد القانوني تحت تصرف السادة المساهمين .

(٦) وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق وإن كان يتم مع شخص اعتباري ممثل في عضوية مجلس الإدارة . فانه ليس من عقود المعاوضة الواجب عرضها على الجمعية العامة (حسبما تقضى المادة ٩٩ من القانون ١٥٩ لسنة ٨١) ، وذلك نظرا لأن منح أو طلب القروض هو من العقود التي تزاولها البنوك في نشاطها المعتاد وتخضع لرقابة البنك المركزي المصري - وذلك يعنى خلو التعاقد عليها من شبهة مجاملة صاحبها - **ولكننا رأينا من باب التحوط والشفافية طرح هذا الموضوع على حضراتكم .**

(٧) علماً بأن توجه البنك حالياً هو التفاوض مع مساهمين آخرين من الأشخاص الاعتبارية الممثلة في عضوية مجلس الإدارة للتعاقد على منح البنك ودائع/قروض مساندة من ذات الطبيعة لتدعيم القاعدة الرأسمالية وبطبيعة الحال فإنها ستكون متفقة في الأساسيات وبنفس الشروط التي يحددها البنك المركزي المصري ، وقد تتباين قليلاً من حيث سعر الفائدة وعملتها ومدتها .

وبناءً عليه ، وأخذاً في الإعتبار ما يلى :

- إن ممثل المصرف العربي الدولي في الجمعية لن يشارك في التصويت على هذا القرار.
- إنه سيتم إصدار قرار الجمعية بالأغلبية المطلقة لباقي أسهم رأس مال البنك الممثلة في الاجتماع (بعد استبعاد أسهم المصرف العربي الدولي عند التصويت على هذا القرار من بسط ومقام نسبة التصويت) .

تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب التصويت عليه بخصوص البند العاشر من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم (١٠)

أولاً : وافقت الجمعية على الاتفاق الذى تم بين إدارة البنك والمصرف العربي الدولي — ووافق على بنوده البنك المركزي المصري— وذلك بقيام المصرف العربي الدولي بمنح مصرفنا قرض مساند بحد أقصى مبلغ ٧٥٠ مليون جم لمدة خمس سنوات بسعر عائد سنوي متغير بحد أقصى بهامش قدره ٢ % فوق سعر إقراض البنك المركزي المصرى . مع تفويض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

ثانياً : صرحت الجمعية لإدارة البنك بإجراء عقد أكثر من اتفاق من ذات الطبيعة مع الشخصيات الاعتبارية الممثلة في عضوية مجلس الإدارة .

وقد تمت الموافقة بنسبة ٧٥,٤٠١% وعدم الموافقة وعدم المشاركة في التصويت بنسبة ٢٤,٥٩٩% .

وعلى هذا النحو ، أتمت الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس نظر الموضوعات المدرجة بجدول أعمال إجتماعها السنوي العادي المعقود بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢ .

. . . . . .

وإنتهى الإجتماع ، حيث كانت الساعة تمام الرابعة والنصف عصراً .،،،

جامعو الأصوات	أمين سر الجمعية	مراقبا الحسابات	رئيس الجمعية

إقرار

أقر أنا حسين أحمد إسماعيل رفاعي بصفتي رئيس الاجتماع بأنني مسئول مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد في هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات إنعقاد ، وذلك في مواجهة الغير والمساهمين والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .،،،

رئيس الاجتماع

الهيئة العامة للإستثمار
والمناطق الحرة
قطاع الشئون القانونية
الإدارة المركزية لشئون التأسيس والشركات

صورة طبق الأصل

أقر أنا / حرعبد الباسط مصطفى أحمد ..... بطاقة رقم : ٢٨٠١٠٢٢٠١٠٤٢٤١

بصفتى / ممثل صه ..... بأن الثابت خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر

اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة : شركة قناة السويس سيم م م

المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٤ وذلك تحت مسئوليتى ودون أدنى مسئولية على الهيئة العامة للأستثمار والمناطق الحرة

وبأننى مفوض فى تسليم وإستلام المحضر.

وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره (٤٠ جنيه) بموجب إيصال رقم (٥١٨٦٨) مجموعة

رقم (١٠٥٥) بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٤ والمقدم للهيئة بتاريخ : ٨ / ٥ / ٢٠٢٤

توقيع مقدم الطلب /

حرعبد الباسط مصطفى

" دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء فى الشركة، فقد تم التصديق على هذا المحضر فى حدود السلطة المقررة للهيئة بنص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وفى ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى محتوى المحضر أو مضمون ما ورد فيه من قرارات، ودون أدنى مسئولية على الهيئة فى مواجهة المساهمين أو الشركاء فى الشركة أو الغير عن مضمون ما ورد فى المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات".

ملاحظات الهيئة : ١٩٨١

المحامى

مدير الإدارة